المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي
اسم الكاتب: م. فوزية خدا كرم عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2303
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي

م.فوزية خدا كرم عزيز(*)

المقدمة :

تعد التنمية الاقتصادية في ليبيا إحدى ابرز القضايا السياسية بعد قيام ثورة ١٧ من شباط عام ٢٠١١ وسقوط نظام القذافي الذي مارس على مدار (٤٢) عاماً سياسات اضرت بمفهوم الدولة نفسها بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص إذ لم تحصد البنى الاقتصادية من نظام القذافي سوى احتكار نخبة محدودة للثروة والسلطة ، وتعاني ليبيا الكثير من المعوقات التي تواجه عملية بناء الدولة فيها ، سواء أكانت معوقات سياسية أم عسكرية ام اقتصادية أم اجتماعية وغيرها من المعوقات الداخلية والخارجية. مما اثر سلباً على اقتصاد البلد بشكل عام ، فهي تعيش مرحلة عسيرة لبناء مشروعها التنموي ، ذلك ان انقلاب القذافي في عام ١٩٦٩ واللجان الثورية وغيرها من الاليات السياسية الشكلية التي اوجدها لخدمة مصالحه الشخصية، الحقت الضرر بمقومات الدولة الليبية كلها، من بنى بشرية واقتصادية وسياسية وصولاً الى تفكك وحدة النسيج الاجتماعي، مما ولد معوقات جمة على المستوى الاقتصادي سواء أكانت داخلية أم أكانت خارجية .

وعليه فأن هدف البحث هو توضيح اهم المعوقات التي تعانيها ليبيا والتي تقف حائلاً امام التقدم والتنمية الاقتصادية وكذلك معرفة العوامل التي أدت الى وجودها ، وعلى هذا الأساس فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث ، ضم المبحث الأول منه البنية الاقتصادية في ليبيا ، اما المبحث الثاني فقد تمثل في المعوقات الداخلية للتنمية الاقتصادية في ليبيا ، فيما خصص المبحث الثالث لدراسة المعوقات الخارجية ، وهو الأكثر تأثيراً على التنمية الاقتصادية في ليبيا .

المبحث الأول : البنية الاقتصادية في ليبيا

(*) مدرس في كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد.

تعد ليبيا واحدة من بلدان شمال افريقيا ، وتمتاز بمركز استراتيجي مهم ، اذ تمثل دولة ذات أهمية استراتيجية في افريقيا [١]، فهي جغرافياً وجيوبوليتيكياً تطل على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط ، ويحدها من الشرق مصر ،ومن الجنوب الشرقي السودان ، ومن الجنوب تشاد والنيجر ، ومن الغرب الجزائر ، ومن الشمال الغربي تونس ، وتبلغ مساحة ليبيا (١،٨٠٠،٠٠٠) كم٢ ، وهي الدولة الرابعة على الصعيد الافريقي من ناحية المساحة ، والسابعة عشرة على الصعيد العالمي ، ولها ساحل على البحر المتوسط يفصلها عن أوروبا ، طوله نحو (١،٩٩٥) كم، وهو الساحل الأطول بين الدول المطلة على هذا البحر [٢].

وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي الذي تتمتع به ليبيا ، هناك خصوصية ليبية أعطت موقعها الجغرافي ميزة خاصة ، وهي ان ليبيا كانت دائماً بلداً صحراوياً يعتبر ممراً لتجارة القوافل بين شمال افريقيا والصحراء الكبرى وهي فرصة لتوسيع قاعدة النشاط الزراعي اواستغلالها بالشكل الأمثل [٣]. و كان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على بعض الزراعة البسيطة والتجارة غير المزدهرة في المدن الساحلية بصفة خاصة ، اما الصناعة فهناك صناعات جيدة منها معمل الحديد والصلب على سواحل مدينة مصراته بالإضافة الى عدد من مصانع الاسمنت وصناعات تجميع السيارات [٤].

الا انه في عام ١٩٥٩ أعلن المستكشفون الامريكيون اكتشاف مكامن نفطية في شرقي البلاد بكميات تجارية ،وقد شهد العقد الذي تلا ذلك زيادات كبيرة جداً في كل من الإنتاج والعائدات معاً ، فقد ازدادت عائدات تصدير النفط بسرعة ، وتضاعفت اكثر من خمس عشرة مرة ، من (٤٠) مليون دولار عام ١٩٦٢ ، الى (٦٢٥) مليون دولار عام ١٩٦٧، وفي غضون ثماني سنوات من تاريخ تصدير اول شحنة نفط أصبحت ليبيا رابع اكبر مصدري النفط الخام في العالم ، وهو توسع لم يشهده تاريخ

---

[١] (الأحمر، ٢٠٠٩)

[٢] (كاصدالزيدي، ٢٠١٣)

[٣] (الأحمر، ٢٠٠٩، صفحة ٩٢)

[٤] (الشيخ، ١٩٧٢)

هذه الصناعة من قبل ، وهذا أسهم في انتقال الاقتصاد الليبي من حالة الركود الى حالة نمو سريع ، أي من حالة نقص في رؤوس الأموال الى حالة فائض في رأس المال ، ومن حالة دولة تتلقى المعونات الى دولة مانحة للمعونات ، عندما اطيح بنظام الملك ادريس السنوسي عام ١٩٦٩، وكانت صادرات ليبيا النفطية تزيد على ثلاثة ملايين برميل في اليوم ، غير ان العائدات التي كانت تتسلمها ليبيا عن كل برميل ظلت من اقل العائدات في العالم [٥].

ذلك ان من اهم تأثيرات النفط على الاقتصاد الليبي هو ان النفط أصاب الاقتصاد العام بتغيير هيكلي جذري يصل الى حد الثورة المطلقة ، إذ ان الأجور المرتفعة التي تدفع العاملين في شركات استخراج النفط أغرت الكثير من السكان وجذبتهم وأثرت في قطاع الزراعة والرعي وحولتها الى اقتصاد طارئ وغير مجزٍ وفاقدٍ لجاذبيته ، ولقد جذبت صناعة النفط اعداداً كبيرة من السكان ، ففي حين كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة نحو (٧٠%) من مجموع السكان ، انخفضت لتصل الى (٣%) عام ١٩٦٠ ، ومن ثم الى (٣٦،٩%) ، وفي عام ١٩٦٨ ما يصل إلى (٣٢،٥%) ، على عكس العاملين في الصناعات النفطية ، فقد شهدت نسبتهم ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بنسبة العاملين في القطاع الزراعي [٦]. واصبح النفط يؤلف نحو (٩٦٠%) من الصادرات والباقي يتكفل به فائض الإنتاج الزراعي والرعوي من الزيتون والجلود .

ومن جانب اخر اعفِ النفط الليبي من تحمل أي ضرائب مرور في قناة السويس ، اما قرب ليبيا من أوروبا فقد وضع النفط الليبي عند اطراف السوق الكبرى للبترول في مقابل بضع مئات من الكيلومترات بين مصبه الطبيعي وحتى وصوله الى أسواق النفط العالمي ، اما نوع النفط الليبي فهو من النوع الخفيف الذي تقل فيه نسبة الزيوت ، وترتفع نسبة المقطرات الخفيفة ، وهو بذلك يلائم أغراض الصناعة [٧].

نستنتج مما سبق بأن الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً ، إذ يعتمد على انتاج مورد طبيعي واحد وهو النفط ويعد مصدراً للدخل ومورداً للنقد الأجنبي . واليوم يشكل

---

[٥] (جون، ٢٠٠٩)

[٦] (الدليمي، ٢٠٠٣)

[٧] (الدليمي، ٢٠٠٣، صفحة ٢٤)

النفط نحو (٩٤%) من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و (٦٠%) من العائدات الحكومية و(٣٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وتنتج ليبيا (١،٦) مليون برميل يومياً من النفط وتعتزم زيادة انتاجها الى ثلاثة ملايين برميل يومياً من احتياطي مؤكد نحو (٤٦،٢) مليار برميل [٨].

كما يحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في الاقتصاد الليبي ، حيث بدأ انتاجه في عام ١٩٦٨ . وقد وصل معدل انتاجه الى نحو (٣٣٩) مليار /قدم ٣ ، وذلك من احتياطي مؤكد قدره (٥٢،٢) تريليون / قدم ٣، اما القطاع الصناعي فقد تنشط في ليبيا بعض الصناعات الخفيفة مثل صناعات الحديد والصلب والاسمنت ومواد البناء والصودا الكاوية واسمدة اليوريا والصناعات البتروكيمياوية ، بالإضافة الى الصناعات الغذائية والصيد البحري [٩].

المبحث الثاني : المعوقات الداخلية للتنمية الاقتصادية في ليبيا

هناك معوقات اقتصادية تعوق التنمية الاقتصادية في ليبيا تتمثل في ان الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي كما اشرنا سابقاً ،اذ يعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل القومي ، واستناداً الى إحصاءات إدارة معلومات الطاقة الامريكية تمتلك ليبيا احتياطياً نفطياً يصل الى نحو (٤٦،٢) مليار برميل ، وهو ما يجعل ليبيا تمتلك اكبر احتياطي مؤكد للنفط في افريقيا ، وتمثل الترتيب التاسع عالمياً ، وقد أعلنت وزارة النفط والطاقة الليبية مؤخراً اكتشافات جديدة ، لذلك فأن التقديرات السائدة لا تعكس الواقع ، ذلك ان موارد البلاد الهيدروكربونية لم تكتشف بعد[١٠].

وعلى الرغم من ذلك يمكن القول ان ليبيا دفعت ثمن ما يعرف بـ (لعنة الموارد) على اكثر من مستوى ، ولاسيما في عهد القذافي ، اذ ان هذه الموارد يمكن ان تكون سلاحا ذا حدين ، فهي وسيلة للإنفاق ومورد للرقي والنهضة والتنمية ، كما يمكن ان تقود الى التبذير والهدر ، وتنمية قيم الاتكالية والاعتماد على عطايا الدولة للسكان ،

---

[٨] (اقتصادليبيا)

[٩] (عبدالناصر، ٢٠١٣)

[١٠] (الصواني، ٢٠١٣)

بدلاً من ترسيخ قيم العمل والكفاية وتعظيمهما ، غير ان اقتصاد الريع يحمل خطره في داخله ، اذا لم يتبن المجتمع استراتيجية تنموية تنوع مصادر الدخل الوطني ، وتحقق اقصى فائدة ، واستثماراً تنموياً من موارد النفط الناضبة حتماً ، ذلك ان موارد الدولة النفطية يمكن ان تشكل عائقاً امام عملية بناء الدولة ، اذ ان بعض قادة الدول الغنية نفطياً يتمتعون بعوائد النفط ، ويسعون الى ادامة سيطرتهم على اقتصاد ريعي يخلق سلسلة لا متناهية من الفئات والمجموعات التي تريد الاســـتئثار بهذه الموارد ، أو نيل نصيب وافر منها من غير عناء [١].

وقد تصرف نظام القذافي في الثروة النفطية للبلاد وانفق مواردها المالية وسخرها لإدامة الهيمنة لصالحه ، إذ عانى الاقتصاد الليبي ولايزال يعاني الكثير من الازمات والمشكلات الهيكلية مع تداعيات اجتماعية سياسية كانت تتضاعف يومياً ، ويمكن إعادة هذه المشكلات الى السياسات الاقتصادية التي كانت معتمدة في ظل نظام القذافي منذ أواخر السبعينيات ، إذ تميز النهج الاقتصادي بسيطرة الدولة المفرطة على القطاع العام ، في حين همش القطاع الخاص ، وخلقت هذه السياسة اختلالات حادة هددت فرص التنمية ، وكان الاقتصاد يعاني الى حد انه بدا على وشك الاختناق ، واستلزم هذا ، سياسة إعادة هيكلة شملت ترشيد الانفاق العام الذي من شأنه ان يتيح فرصاً للقطاع الخاص بالمشاركة بفاعلية في الأنشطة الاقتصادية [٢].

أي اضطر النظام الى الشروع بالإصلاح الاقتصادي بعد رفع العقوبات الامريكية عن ليبيا سنة ٢٠٠٤ ، وأكد ما عرف باسم الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة . ووضعت هذه الخطة على أساس مفاهيم التنافسية المرتبطة ببحوث أستاذ إدارة الاعمال بجامعة هارفرد (مايكل بورتر) ، والشركة الاستشارية المعروفة باسم (مونتير) ، ومع ذلك ، أدى ذلك في النهاية الى مجموعة من التدخلات غير المنسقة التي سعت بصفة عامة لتحرير الاقتصاد وتطوير بيئة الاعمال ، ولم تنفذ معظم هذه المقترحات بعدما أدرك القذافي انه حتى تكون مثل هذه الأفكار مجدية وفاعلة لابد من

---

[١] (الصواني، ٢٠١٣، صفحة ١٩٢)

[٢] (ريكاردورينيهلاريمونت، ٢٠١٣)

ان تكون مصحوبة بمجموعة كاملة من الإصلاحات السياسية والقانونية ، وعلى الرغم من تنفيذ بعض عناصر المشروع ،لم يتحسن المستوى المعيشي للافراد الليبيين بشكل كبير، كما عرضت فرص كثيرة ليستولي عليها الانتهازيون وفي مقدمتهم أولاد القذافي واتباعهم[١].

وإزاء هذه السياسات لم ينعكس ، كون ليبيا اغنى بلد في افريقيا على الاقتصاد الحقيقي للفرد الليبي ذي الدخل المتوسط ، إذ يقع نحو نصف السكان خارج الاقتصاد المدفوع بالنفط، ومعدل البطالة بشكل عام مرتفع إذ بلغ اكثر من (٣٠%)، في حين قدرت بطالة الشباب ما بين (٤٠% و٥٠%) ، وهما اعلى نسبتين في شمال افريقيا[٢] .

وكان لقيام ثورة ١٧ من شباط عام ٢٠١١ اثرها في الاقتصاد الليبي ، ولاسيما في النشاط الاقتصادي الهيدروكربوني ، إذ هبط انتاج النفط الخام الى (٢٢) الف برميل في تموز عام ٢٠١١ ، ولكن سرعان ما استؤنف الإنتاج في الربع الأخير من عام ٢٠١١ ، حتى وصل الى نصف مستواه قبل الصراع[٣]، اما الأنشطة الاقتصادية غير[٥] الهيدروكربونية ، فقد تأثرت تأثراً كبيراً بتدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج ، واضطراب الأنشطة المصرفية ، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي ، ورحيل العمالة الوافدة ، ومن ثم في ظل انكماش الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة (٥٠%) استناداً الى التقديرات ، كان مجمل الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١١ اقل بنسبة (٦٠%) من مستواه عام ٢٠١٠[٤] .

وعلى الرغم من انتهاء الثورة وسقوط نظام القذافي ، لم يخرج ما يحصل في ليبيا عملياً عن النمط الذي كان سائداً في إدارة الثروة النفطية والتصرف في عوائدها المالية ، اذ لم تتمكن السلطات الانتقالية من صياغة سياسات اقتصادية مغايرة لتلك التي كانت

---

[١] (ريكاردورينيهلاريمونت، ٢٠١٣، صفحة ١٣٦)

[٢] (الأشقر، ٢٠١٣)

[٣] (جبريل، ٢٠١٢)

[٤] (واخرون، ٢٠١٢)

متبعة في ظل نظام القذافي التي أدت دوراً اساسياً في ايقاد نار الثورة[ ]. بل على العكس من ذلك رسخت هذه السلطات دور الاقتصاد الريعي للدولة ، من خلال زيادة المواطنين المعتمدين على عطايا الدولة ، الى درجة ان برنامج ادماج الثوار المسلحين في المؤسسات المدنية، اقتصر في نهاية الامر على ضمهم الى قوائم موظفي الدولة[ ].

ولم تحل مشكلات البطالة ، وبطء النمو ، وتزايد العجز في الميزانيات ، وتزايد معدلات الانفاق وانخفاض الإيرادات ، وتدهور الحسابات الجارية ، وتسارع التضخم ، وكل مساوئ اقتصاد الريع ، وهذا أدى الى ضياع الكثير من الفرص للاستفادة من عشرات المليارات من الدولارات في تحقيق إعادة الاعمار والتنمية وبناء الدولة بعد التغيير على وفق تقارير المسؤولين واعترافاتهم بالفساد والاختلاسات وهدر الميزانيات الضخمة[ ].

كما تعاني ليبيا على المستوى الاجتماعي من ارتفاع نسبة الاميين ، فمستويات التعليم في ليبيا متدنية ، حيث ترتفع الامية الى (٢٠%) وهي نسبة مرتفعة بالنسبة الى عدد السكان المحدود ، والى دولة غنية بالموارد والثروات[ ]. واصبح النظام التعليمي يخرج شباباً غير قادرين على العمل ، وهذا جعل ليبيا تعاني نقصاً ظاهراً في الملاكات والقدرات والخبرات ،فاستنادا الى تقرير وزارة العمل الصادر في عام ٢٠١٣ ، فأن نسبة غير المؤهلين من اعداد الباحثين عن العمل ، والمسجلين في مكاتب العمل ، بلغت (٥٧%) ، ومن ثم اصبح البلد يواجه معوقات ومشكلات حقيقية في توفير الملاكات اللازمة للمؤسسات المختلفة ، وتشغل هذه المؤسسات بغير المؤهلين ، استجابة لضغوط او خدمة او لأغراض سياسية او حزبية ، وعليه فان الاعتبارات القبلية والاقاليمية والسياسية تتحكم في سياسات التشغيل والتوظيف اكثر من اعتبارات

[١] (الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن، ٢٠١٣)

[١] (الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من اصلاح المؤسسات الىٰ مقاربة جديدة للأمن، ٢٠١٣، صفحة ٢٧)

[١] (واخرون، ٢٠١٢ ، صفحة ٦)

[٢] (الأشقر، ٢٠١٣)

الحاجة والكفاية ، وهذا يؤدي دوراً سلبياً يجعل عملية التنمية الاقتصادية اكثر صعوبة[١].

المبحث الثالث : المعوقات الخارجية للتنمية الاقتصادية في ليبيا

أصبحت أدوار القوى الغربية لمرحلة ما بعد الثورة مؤثرة في موازين القوى السياسية الداخلية ، لاسيما انها مدفوعة بمصالحها الجيوستراتيجية ، ولاسيما امدادات الطاقة[٢].

فالقوى الغربية تنطلق في تعاملها مع ليبيا من منطلق المصلحة إذ تنظر الى ليبيا بوصفها خزاناً ضخماً للنفط ، وسوقاً مهماً ونقطة عبور الى افريقيا[٣].

ويمكن القول بان المعوقات الخارجية تتمثل بالتدخل بالشؤون الداخلية الليبية وفي مقدمة الدول المتدخلة :

اولاً:الولايات المتحدة الامريكية

صاغت الولايات المتحدة الامريكية سياستها تجاه ليبيا لمرحلة ما بعد الثورة على مرتكزات تستند الى تأمين العقود النفطية انطلاقاً من رؤية مفادها أن ليبيا تعد احدى دول الأوبك ، ويمتاز نفطها بالجودة العالية ، وتكلفة استخراجه أرخص ، فضلاً عن الحوافز الإيجابية المتعلقة بمشاريع إعادة الاعمار في ليبيا ، ولكن بلا اسهامات فاعلة في تعزيز النظام الليبي الجديد[٤].

ولكن الهجمات التي تعرضت لها المصالح الامريكية في أيلول عام ٢٠١٢ ، والتي اسفرت عن مقتل السفير الأمريكي في بنغازي ، دفعت الولايات المتحدة الامريكية إلى صياغة سياسة جديدة تقوم على تقوية المرحلة الانتقالية لمواجهة خطر التشدد الديني ، لتنامي المخاوف الامريكية من استحداث امارات إسلامية متطرفة في الداخل الليبي ، الذي يؤدي الى وقوع امدادات الطاقة الرئيسة في أيدي الجماعات الخارجة عن القانون ، لذا سعت إلى انشاء قاعدة استخباراتية في منطقة الهواري في

---

[١] (خلف، ٢٠١٢)

[٢] (خلف، ٢٠١٢، صفحة ٢٩)

[٣] (المركز العالمي للاستشارات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)

[٤] (مطاوع، ٢٠١٤)

بنغازي ، تراقب المتشددين في الشرق الليبي . وعليه حرصت الولايات المتحدة وتحرص على ان تكون قريبة من التطورات الجارية في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي [٥].

ثانياً : فرنسا

شهدت العلاقات الفرنسية – الليبية موقفاً متناقضاً من حكم القذافي بعد اندلاع الثورة الليبية في ١٧ من شباط عام ٢٠١١ وصل الى حد التدخل العسكري الفرنسي الى جانب حلف الناتو من اجل الإطاحة بالنظام ، والذي تم بالفعل في تشرين الأول عام ٢٠١١[٦] .

ان تحرك فرنسا ضد ليبيا تقف وراءه أسباب كثيرة منها [٧]:

١- الازمة المالية التي كانت تعانيها فرنسا تزامنت مع الازمة الليبية ، فكانت منفذاً لتدارك أوضاع الداخل الفرنسي.

٢- عدم الوفاء بالعهود السابقة التي قطعها نظام القذافي والتهرب من تنفيذ بعض الصفقات التي عقدها مع فرنسا .

ويرى بعضهم ان تحرك ساركوزي من خلال موقفه تجاه الازمة الليبية انما سعى الى الإفادة من أصوات الشعب الفرنسي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ ، والاستثمار في المجال النفطي في ليبيا ، والسيطرة على الإمدادات النفطية والاستثمارات وإعادة الاعمار في ليبيا لمصلحة الشركات الفرنسية وتنافست باريس مع باقي الدول الغربية الأخرى على السوق الليبية وعلى تقاسم النفوذ في افريقيا ، محاولة التسويق امام الشعب الليبي بأن فرنسا دافعت عن الليبيين امام بطش القذافي وماكنته الأمنية والعسكرية ، عند اندلاع الثورة في البلاد [٨].

---

٥ (واخرون ا.، ٢٠١١) ٢

٦ (كاصدالزيدي، ٢٠١٣، صفحة ٢٧) ٢

٧ (عبيد، ٢٠١٢) ٢

٨ (كاصدالزيدي، ٢٠١٣، صفحة ٥١) ٢

ثالثاً : روسيا والصين

ارتبطت روسيا وليبيا بعلاقات قائمة على أساس المصالح الاقتصادية وصفقات التسليح الضخمة ، التي تدر على الموازنة الروسية مليارات الدولارات ( ) .

اذ اعتمد القذافي في تسليح جيشه على المصانع السوفياتية ، ومن ثم الروس بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ ، وفي المشاريع الاستثمارية كان يوكل تنفيذ جزء أساسي منها إلى الشركات الروسية ، وكان صديقاً شبه دائم لروسيا ، على الرغم من تحولاته الجذرية بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ سعى القذافي الى تحسين علاقاته بالغرب ولاسيما فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ( ) .

وحاولت روسيا استعادة دورها في ليبيا عبر التدخل في الشأن الداخلي من اجل استعادة مصالحها الاقتصادية ، سواء المتعلقة بصفقات السلاح ،او المتعلقة بالحصول على حصة في قطاع النفط والغاز( ) .

اما الصين فقد ارتبطت هي ايضاً بعلاقات اقتصادية مع ليبيا ، اذ استثمرت كثيراً في ليبيا ، ولاسيما في المدة التي كان القذافي فيها يقاطعه المجتمع الدولي بسبب قضية لوكربي ، وذلك ضمن السياسات الصينية المعروفة والرامية الى التمدد في القارة الافريقية ، حصولاً على مكامن النفط والعقود الانشائية المربحة والصفقات التجارية ، وقد كان نحو (٧٥) شركة صينية في ليبيا ، وكانت هذه الشركات منخرطة في اكثر من (٥٠) مشروعاً بقيمة اجمالية لا تقل عن (١٨،٨) مليار دولار ( ).

وتحاول الصين بشتى الوسائل تحسين العلاقات الصينية الليبية وتعويض ما خسرته، من خلال التعهد بالإسهام الجاد في إعادة تعمير ما هدمته حرب الإطاحة بنظام القذافي .

(واخرون ا.، ٢٠١١، صفحة ١٦٤) [٢]

(زيدان، ٢٠١٣) [٣]

[٣] (2011, الياس)

[٣] (2011, المدني)

رابعاً : تركيا

اما تركيا فقد وصل مستوى التبادل التجاري بين ليبيا وتركيا عام ٢٠١٠ الى (٩،٨) مليار دولار ، وأعلنت ليبيا انها ستقدم استثمارات قيمتها (١٠٠) مليار دولار للشركات التركية حتى عام ٢٠١٣ ، وأعلنت استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها الى (١٥) مليار دولار قدمت الى الشركات التركية في هذا المجال، ومنذ ٢٠١٠ دخل حيز التنفيذ (١٦٠) مشروعاً استثمارياً تركياً في ليبيا [٣] .

ومع قيام ثورة ١٧ من شباط تميز الموقف التركي ازاءها بالتقلب وعدم الثبات ، وحرصت في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية على المهادنة والصمت ، فقد انتهجت في تعاملها مع الازمة الليبية مبدأ " عدم انتاج رد فعل " ، وعلى الرغم من وجود رأي عام لجمهور حزب العدالة والتنمية يساند الثورة الليبية ، لم يجعل ذلك حكومة حزب العدالة والتنمية تتناغم مع العملية السياسية والإعلامية ضد القذافي ، لاسيما بعد المجازر التي ارتكبها بحق الشعب الليبي [٤].

وقد جاء الموقف التركي هذا خوفاً على مصالحها الاقتصادية في ليبيا .

خامساً : الدول العربية

اما الدول العربية فقد اكدت تقارير استخباراتية ان ثمة دوراً للدول العربية وبالأخص السعودية والجزائر والامارات ، فيما يحدث في ليبيا ، رغبة منها في السـيطرة على الحركات المتشددة ، التي تتخذ ليبيا مركزاً لها تنطلق منه الى خارجها ، والحرص على كبح نفوذ جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا ، وترصد التقارير دعماً مالياً ولوجستياً لتحركات اللواء حفتر من الامارات بالتوازي مع الدعم الاستخباراتي والتقني في مصر [٥] [٣].

وتتدخل مصر في شؤون ليبيا خوفاً مما يحدث في ليبيا بحيث اصبح يمثل تهديداً يمس الامن القومي المصري ، فالجريمة المنظمة في منطقة الشرق الليبي والرخاوة التي

---

[٣] (احمد، ٢٠١٤)

[٤] (احمد، ٢٠١٤، صفحة ٥٠)

[٥] (محمد السنوسي الداودي، ٢٠١٤)

شهدتها الأجهزة الأمنية المصرية ، بعد الثورة ، خلفا عدم سيطرة مشتركة على حدود البلدين ، مما أدى الى نمو الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة من تهريب سلاح ، وتجارة مخدرات ، وهجرة غير شرعية ، مما شكل بنية اقتصادية للجماعات الجهادية في مصر وليبيا لتمويل عملياتها ، فضلاً عن استهداف العمالة والتجارة المصرية داخل ليبيا ، فقد تعرض العمال المصريون لحوادث اختطاف وقتل ، تصاعدت بشكل كبير في عامي ٢٠١٣و٢٠١٤ ، كما ان التجارة المصرية في ليبيا تعرضت للاستهداف عبر توقيف الشاحنات واعتقال السائقين على ايدي الجماعات المسلحة على الجانب الليبي (٦ ٣) .

وقد وصف الكاتب والمحلل السياسي الليبي (صلاح البكوش) الدور المصري في ليبيا بانه " تدخل سافر" قائلا: " إن القاهرة تتدخل سياسياً وعسكرياً على الأرض من خلال دعم قوات اللواء حفتر ، الذي قال انه لولا الدعم المصري لما تمكن من تنفيذ ضربات جوية على بنغازي وطرابلس وغيرها (٧) .

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول بان مستقبل ليبيا الاقتصادي بعد التغيير سيشهد احتمالات خطرة يمكن ايجازها وكالاتي :

اولاً : تحول ليبيا الى دولة فاشلة في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنيـة، بسبب ما تشهده ليبيا من أوضاع خطرة ، فليبيا تشهد في مرحلة ما بعد القذافي ، صراعاً بين القوى الرئيسة ، أي بين التيار الليبرالي وبين التيار الإسلامي والذي يضم حركة الاخوان المسلمين وتيارات سلفية أخرى ، وحركات قريبة من أيديولوجية تنظيم القاعدة (٨ ٣) .

ثانياً : التفكك والتقسيم ، ويتمثل بأحتمال تقسيم ليبيا الى مناطق شرقية وغربية ، فالواقع الجغرافي لليـبيا الذي أتاح في الماضي قيام ثنائية إقليمية متمثلة في إقليمي برقة وطرابلس ، مع بروز إقليم فزان في الجنوب احياناً ، الذي على أساسه نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال دولة اتحادية فيدرالية قبل التوحد في دولة مركزية ، قد يجعل

---

٦ (ص٩٨، ٢٠١٤) ٣

٧ (برنامج ما وراء الخبر)

٨ (حميدياسين، ٢٠١٣) ٣

ليبيا امام احتمال قوي للانقسام السياسي او لقيام دولة هشة تتعدد فيها (مساعدة لتحقيق الانفصال بين الأقاليم الرئيسة الثلاث (برقة في الشرق وفزان في الجنوب وطرابلس في الغرب) [٣].

ويرى البعض ان احتمال تفكك ليبيا يعود الى عوامل كثيرة هي بمنزلة عوامل مساعدة من ابرزها [٤]:

١- المعضلة الجيوبولتيكية: وتكمن في افتقاد الدولة الى نواة مركزية جغرافية، فليبيا دولة مترامية الأطراف، وهي موزعة جغرافياً بين اقليمين، أولهما صحراوي وهو يشكل غالبية مساحة البلاد، والأخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوسط وهذا أدى الى خريطة سكانية مبعثرة ومتباعدة وتميل للتركيز بجانب الساحل، وهذا جعل نواة الدولة وكثافتها السكانية الكبرى في الأطراف (طرابلس)، لا في القلب، ومع ظهور النفط في برقة منذ مطلع الستينيات ، أصبحت هناك النواتان متنافستين في السيطرة على الدولة، في حين ظل الجنوب يعاني فراغاً سكانياً، بسبب غياب بيئة المواصلات التي تقرب بين الأقاليم مما اضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم فخلق هذا التباعد الجغرافي بين الأقاليم الى احداث نمط غير متوازن أدت الى اشعار سكان هذه الأقاليم بالظلم بسبب تباين الموارد ، فالشرق يتركز فيه غالبية النفط ومصفاته ، في حين ان الجنوب يعد موطناً للمياه الجوفية ، اما الغرب ففيه القليل من احتياطات الغاز والنفط [١].

٢- الاقتصاد الريعي : حيث لم يعزز ظهور النفط في ليبيا، بناء دولة متماسكة الأقاليم ، عبر انفاق عوائده بدرجة من العدالة التنموية تحد من نزاعات التباعد، بل على العكس من ذلك فأن النفط شكل محفزاً للتفكك، لاسيما ان عوائده سمحت للقذافي والنخب السياسية المرتبطة به بالعمل دون رقابة، بما أسهم في التوزيع غير المتوازن للثروة وهو ما يشعر بالظلم لدى الأقاليم، لاسيما في الشرق والجنوب[٢].

---

[٣] (احمد م.، ٢٠١٤)

[٤] (علي، ٢٠١٤)

[١] (حميدياسين، ٢٠١٣، صفحة ١١٨)

[٢] (محمود حيدر واخرون، ٢٠١٢)

٣- الصراعات القبلية : بالرغم من ان المجتمع القبلي في ليبيا أدى دوراً مهماً في مواجهة الاستعمار ، فقد كرس القذافي المنتمي لقبيلة القذاذفة ، التي تعد من القبائل الضعيفة في المنطقة الوسيطة بين الشرق والغرب ، الفرقة القبلية بإعطاء امتيازات لقيادات قبلية من الورفلة والزنتان على حساب قبائل أخرى في مصراتة واولاد سليمان في الجنوب ، كما سعى الى احتواء المكون القبلي عبر مؤسسته (المؤتمرات الشعبية) ، التي انيط بها حل النزاعات المحلية ، الا انها عكست محاولته استمالة القبائل لتأييد نظامه ، غير انه بسقوط نظام القذافي ، تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول ملكية الأرض والنفوذ السياسي ، اذ بدا ان القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى لاستعادة مكانتها ، بل الانتقام من اعدائها من القبائل الأخرى بعد الثورة ، لاسيما في ظل ضعف سلطات المرحلة الانتقالية[٣].

٤- الانكشاف الخارجي :بمعنى الانكشاف للدور الخارجي، ولاسيما انها تمثل، جيوسياسياً، نقطة اتصال بين أوروبا من جانب ، وافريقيا جنوب الصحراء من جانب آخر ، ولعل ذلك يفسر حجم الصراع التاريخي حولها بين القوى الاستعمارية في الحرب العالمية الثانية ، إذ نظر اليها على انها ممر استراتيجي يجب تأمينه لا بيئة يمكن الاستعمار التوطن بها . وقد عمقت أنظمة ما بعد الاستقلال الانكشاف الخارجي للدولة ، لاسيما مع ظهور النفط بوصفه أحد عوامل التأثير الخارجي ، بالإضافة الى السياسات الخارجية المتهورة التي قادت الى تدخلات عسكرية فاشلة كما في تشاد [٤]، وقد زاد الانكشاف الخارجي بعد الثورة بعد تعاظم الدور الخارجي في اسقاط القذافي عبر تدخل حلف الناتو بموجب القرار ١٩٧٣ .

٥- مما يؤدي الى ان تدخل ليبيا مرحلة صراع معقد داخلياً ، ويهدد الامن والسلم الدوليين، مما يودي الى عودة تدخل قوات حلف الناتو مرة أخرى وربما سيكون في

---

[٣] (التير، ٢٠١٤)

[٤] (حميدياسين، ٢٠١٣، صفحة ١٢٢)

شكل احتلال صريح ، فضلاً عن الفوضى والاضطرابات المتوقع حدوثها ستكون لها تأثيراتها المباشرة على الاقتصاد الليبي والتنمية الاقتصادية فيها [٥].

الخاتمة :

تعاني ليبيا الكثير من المعوقات الداخلية والخارجية ، وياتي في مقدمة هذه المعوقات أن ليبيا عانت وستعاني بسبب الجوانب السلبية لسياسات القذافي التي دامت اكثر من أربعة عقود ، فلم يعمل القذافي على بناء دولة حديثة، بل على العكس من ذلك ، عمل على تدمير مؤسسات الدولة ، وقام بتأسيس نظام مضطرب الأركان لا هوية له، ثم اختزل هذا النظام في شخصه هو فقط على نحو من الشخصنة، فلم تكن هناك مؤسسات في ليبيا، وانما كانت تجمعات مصطنعة تأخذ شكلاً تنظيمياً لم يكن لها ادنى استقلالية عن القذافي.

كما عمل القذافي على تعزيز ثقافة الاعتماد على الدولة والاقتصاد الريعي ، مما أدى الى احتقار العمل والجهد وتفشي المحسوبية والفساد بشكل كبير داخل المجتمع الليبي .فضلاً عن اعتماده على أبناء قبيلته من القذاذفة وحصر الامتيازات في أبنائها مع تهميش كبير لفئات واسعة من أبناء المجتمع للحيلولة دون مشاركتهم في أمور الدولة . مما ولد واقعاً متخلفاً يعاني من تدهور الاقتصاد برمته ، وبهذا يكون قد أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية .

الملخص :

مثلت التجربة التنموية الليبية نموذجاً لسوء إدارة الموارد المتاحة والتبديد ولا ترجع مشكلة التعثر في التنمية الى ظروف عرض الموارد الإنتاجية وكيفية استخدامها في عهد القذافي فحسب وانما الى خصائص البيئة المحيطة ، المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد سقوط القذافي والتي تعتبر انعكاس طبيعي للتأخر الاقتصادي ، فقد عانت ليبيا من المركزية المفرطة للسلطة والتلكؤ في إدارة عائداتها النفطية الوفيرة ،كما عانت من الغياب التام لمؤسسات الدولة الحديثة وعدم الانسجام للسياسات الاقتصادية ولم يكن هناك أي تحسن اقتصادي ، اما في حقبة ما بعد الثورة وسقوط القذافي فقد

---

[٥] (احمد م.، ٢٠١٤، صفحة ١٤٣)

شهدت ليبيا ازمة سياسية مصدرها التدخلات الخارجية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وتركيا وروسيا والصين ، وهذه التدخلات لها اثارها السلبية على اقتصاد ليبيا .

Abstract :

Represented the Libyan developmental experience example of poor management of available resources, waste and tripping problem in development due to the display of productive resources and how to use them in the era of Gaddafi's conditions only, but to the surrounding environment characteristics of political instability in Libya after the fall of Gaddafi, which is a natural reflection of the economic lag, the Libya has suffered from excessive central authority and the lag in oil revenues abundant management, also suffered from the total absence of the institutions of the modern state and the lack of consistency of economic policies and there was no economic improvement, either in the era after the Revolution and the fall of Gaddafi's Libya has seen a source of US foreign interventions political crisis United US, France, Turkey, Russia, China, and these interventions have a negative impact on the economy of Libya raised.